

سارة الأميري: توفير أفضل نظم التعليم والبحث العلمي وتطوير الأداء للوصول إلى المستقبل وأكدت معالي سارة بنت يوسف الأميري وزيرة الدولة للتكنولوجيا المتقدمة، أن دولة الإمارات تمكنت بفضل توجيهات القيادة الرشيدة من تعزيز مكانتها الريادية العالمية في الكثير من القطاعات، من خلال استشراف المستقبل والاعتماد على الابتكار كأحد الركائز الرئيسية لتحقيق التميز في الأداء. وأوضحت معاليها أن خطة الاستعداد للخمسين، تؤسس إلى برنامج عمل وطني تتشارك فيه جميع القطاعات وعلى جميع المستويات المحلية والاتحادية وبالشراكة مع القطاع الخاص لوضع الخطط والمشاريع المستقبلية، وتبني المبادرات التي تسهم في تعزيز تنافسية دولة الإمارات، وتحقيق رؤيتها في صدارة دول العالم. وقالت: "إن الاجتماعات التشاورية تعد واحدة من أهم الأدوات التي تسهم في إفراح المجال أمام العقول والخبرات للالتقاء ومناقشة آفاق التعاون والتكامل لصياغة التصورات، ووضع الخطط التي تمكنها من تصميم منظومات عمل مبتكرة للمستقبل، وتحويل دولة الإمارات إلى نموذج عالمي يحتذى في التطور والازدهار. وأشارت معاليها إلى أن البحث والتطوير من أهم المحاور الرئيسية التي ستساهم في تحقيق رؤية الإمارات 2071، حيث أن تمكين العلماء والأكاديميين والموهوبين من المشاركة بفاعلية في البحث والتطوير والاستثمار بقدراتهم، سيساهم في ترجمة توجيهات القيادة الرشيدة في ترسيخ مكانة دولة الإمارات كوجهة عالمية للتطور الصناعي وإنتاج العلم والمعرفة، منوهة بأن الابتكار وتوفير أفضل نظم التعليم والبحث العلمي والتطوير المستمر للأداء تعد الركائز الرئيسية للوصول إلى المستقبل وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. سارة مسلم: تطوير التعليم أولوية وطنية ومحور أساسي في رؤية القيادة وأكدت معالي سارة عوض مسلم رئيس دائرة التعليم والمعرفة في أبوظبي، أن التعليم يأتي على قائمة أولويات القيادة الرشيدة، ويحظى بدعمها اللامحدود وحرصها الدائم لإعلاء مكانته إيماناً منها بأن التعليم هو الأساس لنهضة وتقدم الأمم. وبينما نتقدم بخطوات ثابتة لتحقيق تطلعاتنا للخمسين عاماً المقبلة، نعمل بتفانٍ لتطوير منهجيات التعليم المبتكرة التي ستمكننا من بناء جيل جديد قادر على تلبية رؤية قيادتنا الرشيدة في استدامة تنافسية أبوظبي عالمياً. وقد وضعنا خططاً تهدف إلى تمكين الأجيال وتزويدهم بالمهارات والكفاءات ليكونوا قادة وصانعي مستقبل أكثر استدامة وازدهاراً، بدءاً من مرحلة الطفولة المبكرة وصولاً إلى مرحلة التعليم العالي. وقالت مسلم: "نواصل الارتقاء بمنظومتنا التعليمية لتوفير خدمات تتميز بالشمولية والتنوع، وتوفير التعليم النوعي لأكبر شريحة من الطلاب في سن الطفولة المبكرة، وضمان تقديم المدارس لخدمات تعليمية ثرية ومتطورة تتماشى مع أحدث ما توصل إليه قطاع التعليم عالمياً، كما نعمل مع المدارس لتفعيل برامج التدخل وإثراء مهارات الطلاب بعد المدرسة، وضمان تلبية المناهج التعليمية لمتطلبات الطلاب أصحاب الهمم، وتوفير التوجيه والإرشاد المهني لطلاب الثانوية وإعدادهم لمرحلة التعليم الجامعي، إضافة إلى توفير منح دراسية شاملة وفرص التدريب للطلبة المتميزين. وأشارت إلى أن القيادة الرشيدة تؤمن بأحقية حصول جميع الأطفال على التعليم، وبأهمية استمرار العملية التعليمية، وتحرص على تعزيز العمل الحكومي في تطوير أساليب تعليم مبتكرة تلي تطلعات ومتطلبات سكان إمارة أبوظبي بهدف إعداد جيل متعلم ومطلع على الصعيد العالمي. علي الكتبي: الاستعداد للخمسين لحظة فارقة في تاريخ الدولة وقال معالي علي راشد قناص الكتبي رئيس دائرة الإسناد الحكومي في أبوظبي إن الاستعداد للخمسين عاماً المقبلة لدولة الإمارات يمثل لحظة فارقة في تاريخ الدولة، وهي استمرار لنهج الآباء المؤسسين القائم على التخطيط الدائم ورسم ملامح المستقبل، كما يعد استمراراً لنهجهم في التشاركية والتعاون بين كافة الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد لتمكينهم من المشاركة في مسيرة التنمية الشاملة. وأضاف رئيس دائرة الإسناد الحكومي أن هذا المشروع يعبر عن وحدة الرؤى واجتماع العقول لتعزيز الفكر والابتكار والشراكات ووضع أسس الانطلاق لمرحلة نوعية في مسيرة النهضة الشاملة لدولة الإمارات بهدف تحقيق الريادة الاقتصادية والمجتمعية والتنموية وتصميم منظومات جديدة للخمسين عاماً المقبلة. وأشار الكتبي إلى أن دائرة الإسناد الحكومي قامت بإطلاق العديد من المبادرات والمشاريع ضمن أولوياتها الرئيسية، والتي تتمثل في تمكين قوى عاملة جاهزة لمواكبة المستقبل لحكومة أبوظبي، وتحقيق التميز في الخدمات الحكومية الرقمية، وبناء منظومة بيانات تسهم في عملية صنع القرار، ودفع كفاءة المشتريات الحكومية، لافتاً إلى أهمية هذه المبادرات في دعم منظومة العمل الحكومي، ومؤكداً جهودية الدائرة في إطار تكليفها والاختصاصات المخولة لها للمضي قدماً، والعمل على تسخير جميع الموارد المادية والفكرية في سبيل ترجمة رؤية قيادتنا الرشيدة من خلال العمل الجاد والمبتكر. عبد الله الفلاسي: عام الاستعداد الخمسين محطة مهمة لوضع استراتيجيات وخطط موحدة قال سعادة عبد الله علي بن زايد الفلاسي مدير عام دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي، إن عام الاستعداد الخمسين يمثل محطة مهمة في مسيرة دولة الإمارات لوضع خطة استراتيجية موحدة، ورؤية وطنية متكاملة تجمع مؤسسات الدولة كافة لإطلاق البرامج والمبادرات التي تعزز ريادة الإمارات خلال الخمسين عاماً القادمة. وأضاف أن قيادة دولة

الإمارات وضعت رؤى استراتيجية واضحة، ولديها خريطة محددة لتحقيق إنجازات عظيمة تعزز ازدهارها، وتضمن بناء مستقبل مشرق للأجيال، وإعدادهم وتأهيلهم بالمهارات والمعارف التي تواكب المتغيرات المتسارعة في العالم، والعمل كي تكون الإمارات من أفضل الدول بحلول مؤتميتها في 2071. وتوجه بالشكر للقيادة الحكيمة على ما تبذله لرفعة الإمارات وترسيخ مكانتها في مصاف الدول المتقدمة، وللإنجازات التي حققتها حكومتها على مدى الخمسين عاماً الماضية، واستعداداتها لمواصلة الإنجازات المتميزة والريادية خلال الخمسين عاماً القادمة عبر انطلاق أكبر استراتيجية عمل وطنية من نوعها استعداداً لمرحلة تنمية تعزز ريادة الإمارات في جميع القطاعات الحيوية، تشارك فيها فئات المجتمع الإماراتي كافة، وتضع أسس الحياة للمرحلة المقبلة في مجالات الاقتصاد، وأكد أن الدائرة وبالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي وجميع دوائر حكومة دبي تعمل على الارتقاء بالموارد البشرية وتجهيزها لوظائف المستقبل، وتضع الاستراتيجيات والخطط التي تسير عليها خلال الخمسين عاماً المقبلة لاستدامة الموارد البشرية وتأهيلها للتعامل مع التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم وتسخير نتائج الثورة الصناعية الرابعة لخدمة القطاع في الإمارة. وقال إن دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي تركز على تعزيز ثقافة الابتكار تماشياً مع الاستراتيجية الوطنية للابتكار التي تهدف لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم، وإلى تحفيز الابتكار في 7 قطاعات وطنية رئيسية، إذ تحرص الدائرة على إعداد جيل مبتكر من أبناء الإمارات مؤهل بما يتناسب مع تطلعات القيادة لتحقيق الرؤى والإنجازات خلال المرحلة المقبلة. وأشار عبد الله الفلاسي إلى أن الاجتماعات التشاورية ل خطة الخمسين تشكل فرصة فريدة لمناقشة التوجهات المستقبلية للدولة بهدف تحديد المسارات التي تسير عليها مختلف القطاعات، وتجسيد رؤية القيادة الرامية إلى تطوير منظومة عمل تجعل حكومة الإمارات الأسرع والأكثر مرونة وقدرة على التكيف مع المتغيرات المستقبلية. أحمد جلفار: قيادة الإمارات تركز على تعزيز رأس مالها البشري في بناء المستقبل وأكد سعادة أحمد جلفار مدير عام هيئة تنمية المجتمع في دبي أن التحديات التي واجهها العالم خلال العام 2020 عززت دور رأس المال البشري لدولة الإمارات في بناء المستقبل، ترجمة لتوجهات القيادة لكونهم القوة الحقيقية والمحرك للتخطيط والنجاح، مضيفاً أن الاستثمار في الإنسان ركيزة أساسية لقيام الدولة وتطوير خططها والرؤى للمستقبل. وقال: “النهج الذي اتبعته الدولة في وضع أفراد المجتمع على قائمة الأولويات برهن على نجاحه وأثبت أهميته في ظل الظروف التي يواجهها عالمنا في تطوير جائحة “كوفيد-19” التي بينت أهمية وجود أفراد مستقرين ومتكاتفين وواعين تجاه مجتمعهم لضمان استمرارية الحياة والتطور في جميع المجالات، مشيراً إلى أن البرامج والخطط للمرحلة المقبلة تركز على الاستثمار في رأس المال البشري وتعليمهم وحماية مختلف فئات المجتمع وتمكينها ودمجها، إضافة إلى دعم ريادة المرأة العاملة وتسخير الظروف والتقنيات لمواصلة نجاحها وتقديمها في عملها وأسررتها”. وأضاف جلفار: “يشكل رأس المال البشري أحد أبرز عناوين المرحلة المقبلة، وسنعمل يداً بيد لنرى أبناءنا في مواقع متميزة عالمياً في مختلف المجالات يحققون إنجازات ريادية لا تقهرهم التحديات متسلحين بالعزيمة والإيمان وبطموح متواصل نحو القمم”. عبدالله الكرم: قيادة الإمارات حريصة على صنع مستقبل أكثر ازدهاراً للأجيال القادمة وقال سعادة الدكتور عبد الله الكرم رئيس مجلس المديرين مدير عام هيئة المعرفة والتنمية البشرية بدبي: “تجسد الاجتماعات التشاورية للاستعداد للخمسين حرص القيادة الرشيدة على صنع مستقبل أكثر ازدهاراً للأجيال القادمة، وتزويدها بالمهارات التخصصية والإنسانية التي تمكّنها من مواصلة النجاح في المستقبل”. وأشار إلى أن الاستعداد للمستقبل يدفعنا إلى التأمل في حجم المتغيرات في الحياة اليومية، والمهارات الضرورية التي سيحتاج إليها الطلاب والخبرات والمؤهلات المطلوبة في قطاعات العمل، ومدى قدرتنا كأفراد على مواكبة هذه المتغيرات وإيجاد حلول مبتكرة لمختلف التحديات”. وأكد عبدالله الكرم بأن الاجتماعات التشاورية تمثل إضافة متميزة إلى الجهود الوطنية المستمرة لتحديد فرص نوعية في مسار التعليم والتعلم وتنمية رأس المال البشري، للعمل معاً من أجل تصميم خيارات ونماذج مبتكرة، وتطوير بيئات مستقبلية للتعليم مدى الحياة، بحيث تكون قادرة على اكتشاف مواهب الأفراد وتطويرها في أي وقت وفي كل مكان”. طارق بن خادم: بالتعليم نعزز رأس المال البشري للدولة وقال سعادة الدكتور طارق سلطان بن خادم رئيس دائرة الموارد البشرية في الشارقة: “إن مجتمع دولة الإمارات يقف على أعتاب المستقبل استعداداً للخمسين عاماً المقبلة، فما تم إنجازه خلال الأعوام الماضية، يتطلب تكثيف الجهود لإنجاز ما يلي تطلعات أفراد المجتمع”. مؤكداً أن التعليم هو حجر الزاوية في عملية تعزيز رأس المال البشري في الدولة. وأضاف: “أن إنجازات مؤسسي الاتحاد، ينعكس على ما نعيشه من ازدهار وجودة حياة، ويلقي على عاتقنا مسؤولية أن نسلم الأمانة لمن بعدنا من أجيال قادمة، من خلال بناء مستقبل زاهر لهم، ورسم خطط تصل اليوم بالغد، تمهد لدولة الإمارات أن تصبح أفضل دولة في العالم، والأكثر تقدماً بحلول الذكرى المئوية لقيامها في عام 2071”. وأكد

ثقته في قدرة الجيل الحالي على بناء أفكار المستقبل، قائلاً: “مجتمع دولة الإمارات قادر على أن خوض مختلف التحديات، وبناء جسور التواصل بين الجيل الحالي والأجيال القادمة، بما يعزز المساهمة في خطة الاستعداد للخمسين عاماً القادمة، إذ إن فرق العمل أجرت دراسات تحليلية للوضع الراهن، ووضعت بناءً يستمد قواعده من استراتيجية الإمارات في استشراف المستقبل، وسنعمل خلال العام الأول من مسيرة دولة الإمارات التنموية على تطبيق هذه الخطة، بما يضمن تحقيق رؤى حكومتنا الرشيدة”. وأضاف بن خادم: “عملنا في مسار التعليم ورأس المال البشري من خلال منظومة متكاملة، تساهم فيها الجهات الحكومية على المستويين الاتحادي والمحلي ويشارك فيها المجتمع، حيث ركزت الخطة على 5 محاور رئيسية، تعزز منهجيات التعلم ودور المؤسسات التعليمية والأسرة، إضافة إلى تطوير منظومة متكاملة تدعم جودة التعليم، والكفاءات الإماراتية وإعداد الموارد البشرية بالمهارات المستقبلية”. راشد الحفيتي: دولة الإمارات تفردت بإنجازات الطموحة والتميزة أكد سعادة المستشار راشد عبيد سيف الحفيتي رئيس مجلس رعاية التعليم والشؤون الأكاديمية بالفجيرة، أن دولة الإمارات تفردت بإنجازاتها الطموحة والتميزة بمواكبة الحاضر وآفاق المستقبل، بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة “حفظه الله”، وتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي “رعاه الله”، ومتابعة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، للاستعداد للخمسين عاماً المقبلة، وتعزيز التكامل بين الجهات الحكومية في وضع الخطة التنموية التي شملت كافة جوانب ونواحي الحياة. وقال الحفيتي إن الجهات الحكومية عملت بالتعاون مع المؤسسات التعليمية في إمارة الفجيرة على وضع عدة مقترحات، وأعدت الدراسات الخاصة بهدف المشاركة في إعداد الخطة التنموية للقطاع التعليمي في الإمارة بقيادة صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي عضو المجلس الأعلى حاكم الفجيرة، وسمو الشيخ محمد بن حمد بن محمد الشرقي ولي عهد الفجيرة. وأضاف: “تمكنت فرق العمل التي جمعت نخبة من الهيئات والكوادر الوطنية المتخصصة من رسم هيكل متكامل للعمل يعتمد مبادئ عامة، بما يضمن تحقيق الأهداف الطموحة والرائدة لدولة الإمارات والمساهمة في بناء المستقبل. 5 مجالات تركيز رئيسية لتطوير التعليم وركزت الاجتماعات التشاورية على تصميم 5 مجالات تركيز رئيسية تهدف إلى تطوير قطاع التعليم خلال الخمسين عاماً المقبلة، ومجال البحث والتطوير، إضافة إلى تعزيز قدرات ومشاركة الطاقات البشرية الوطنية في سوق العمل. الطفولة المبكرة وتعزيز مهارات الطلاب وأكد المشاركون أهمية تطوير مبادرات وبرامج وطنية تعزز الاهتمام ببناء المهارات في مرحلة الطفولة المبكرة، بما يضمن تحقيق نتائج عالية تنعكس على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية وتدعم قيادة الدولة في الاستثمار في رأس المال البشري. وتطرق المشاركون إلى أهم المتغيرات العالمية التي تؤثر على قطاع التعليم بما فيها المتغيرات التكنولوجية المتسارعة، وشددوا على ضرورة تصميم سياسات وممكنات فعالة، وأهمية بناء مهارات الطلاب في مرحلة مبكرة بما في ذلك إعداد الآباء والأمهات للمشاركة في العملية التعليمية في مراحل ما قبل التعليم المدرسي لغرس مهارات المستقبل في أبنائهم، ما يساهم في تطور النظام التعليمي ويعزز تنافسية الدولة. كما بحث المشاركون سبل تطوير التعليم العام من خلال التركيز على مسارات أكاديمية ومهنية يتم تحديدها بشكل يتوافق مع قدرات ومواهب الطلاب وتلبي احتياجاتهم المستقبلية، وأهمية توفير نظام تعليمي مرن مرتبط باستراتيجيات إعداد رأس المال البشري مدى الحياة، مع الأخذ بالاعتبار المنافسة الدولية المتوقعة على استقطاب المهارات والمواهب العالمية، وتطوير المنظومة التعليمية لتعزيز مفاهيم المواطنة العالمية، وتوظيف التعليم الفردي والنهج التطبيقي، لافتين إلى أهمية إشراك مؤسسات القطاع الخاص في تصميم العملية التعليمية لتعزيز جاهزية الطلاب لسوق العمل. وناقش المشاركون في الاجتماعات الفرص النوعية التي تمتاز بها دولة الإمارات في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتقديمها في عدد من المؤشرات والتصنيفات العالمية، كما بحثوا أهم المتغيرات التي ستطرأ على أساليب عمل المؤسسات الأكاديمية والدراسات العليا وضرورة إطلاق سياسات وطنية وبرامج جديدة تواءم المتغيرات العالمية وتساهم في تعزيز قيادة الدولة في هذا القطاع لتخريج أجيال من الطلاب المتميزين وتزويدهم بالمهارات اللازمة في سوق العمل المستقبلي، وتعزيز القدرات الفردية والمؤسسية في مجال البحث العلمي والابتكار. واستعرض المشاركون خطة حكومة دولة الإمارات لتعزيز منظومة التعليم التي تركز على إدخال مفهوم التعلم مدى الحياة، من خلال تحديد الفرص النوعية التي تقدمها دولة الإمارات، وإطلاق المبادرات الوطنية التي تعزز مرونة المنظومة التعليمية وتواكب استراتيجية الدولة في تطوير المؤهلات والمهارات المتقدمة، بما يتوافق مع متطلبات التنمية الاقتصادية. وتطرقوا إلى ستة محاور رئيسية لتحقيق التعليم الدامج وجودة الحياة في بيئات التعلم، والتحول التكنولوجي بالاعتماد على الابتكار والإنتاجية العالية، بما فيها: محور أصحاب الهمم الذي يشمل إطلاق استراتيجيات وسياسات تعزز الاحتضان

والرعاية والاستثمار في الطاقات الكامنة لهم، ومحور الموهوبين الذي يُعنى بالاستثمار في المواهب على المستوى الوطني، وترشيحهم للانتساب ضمن المسارات الأكاديمية والأنشطة التي تتناسب مع مواهبهم وقدراتهم، ومحور جودة الحياة الذي يركز على بناء مجتمع متماسك منتج من خلال صياغة منظومة وطنية واعية توظف التكنولوجيا وتعزز خدمات الإرشاد الاجتماعي والنفسي والصحي والأكاديمي والمهني. وفي محور التكنولوجيا التعليمية المتقدمة، تطرق المشاركون إلى أهمية استدامة أنظمة “التعلم عن بعد” بما يضمن دعم استمرارية التعليم في مختلف الظروف والتحديات، وضمان وصول الحلول التعليمية لكافة الطلاب وتكافؤ الفرص التعليمية، فيما يركز محور الابتكار النوعي وريادة الأعمال على خلق حراك تعليمي يركز على منظومة ابتكار شاملة تدفع القطاعات نحو المستقبل، إضافة إلى محور إنتاجية قطاع التعليم الذي يستهدف تحفيز الإنتاجية العالية للمؤسسات التعليمية. بناء القدرات الوطنية وتحفيز البحث والتطوير لخلق فرص اقتصادية واستعرضت الاجتماعات التشاورية سبل تحفيز قطاع البحث والتطوير في الدولة بما يضمن تعزيز دوره في توفير فرص اقتصادية جديدة للدولة وتفوقها، ويسهم في تعزيز التنمية المستدامة وتطوير المهارات والخبرات العالمية واستقطابها إلى الدولة، وتطوير منظومة متكاملة للبحث والتطوير والابتكار للتحويل إلى اقتصاد معرفي، وتحقيق السبق في مواجهة التحديات المستقبلية. وفي قطاع تعزيز قدرات ومشاركة الطاقات البشرية المواطنة في سوق العمل، بحث المشاركون مستقبل الوظائف في العالم، وآثاره المباشرة وغير المباشرة على دولة الإمارات، التي تتمثل في ظهور مهن جديدة تعتمد على الأتمتة على حساب المهن التقليدية، وأهمية إعداد الكوادر الوطنية في مختلف المهارات الرقمية والمعرفية. وتطرق المشاركون إلى التوجهات الوطنية المستقبلية وحزمة السياسات والممكنات والبرامج الوطنية الموجهة لتعزيز مهارات المواطنين، بما يؤهلهم لوظائف المستقبل في القطاعات الحيوية، ويعزز مشاركتهم في مجالات ريادة الأعمال والعمل الحر، وبحث المجتمعون سبل تعزيز التكامل بين مختلف الجهات على المستويين الاتحادي والمحلي، لضمان تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف بأعلى درجات الكفاءة، وسبل تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في التنمية الشاملة.